ليالي الحرّ في قرطبة

عائشة بلحاج

في قرطبة، المكان شاسع والجمالُ الأصيلُ غالب، إلى درجة أن الإضافات التي رافقت تحويل جامع قرطبة إلى كنيسة بدت متكلّفة ودخيلة، أكثر مما هي عليه الزوائد في خيرالدا إشبيلية، التي أتاحت هندسُتها هوامش أمكن استغلالها لاحقاً، كما أن علوّ الخيرالدا قريبٌ من النمط القوطي للكاتيدرائيات. ولكن في جامع قرطبة، أو «الماثكيطا» القالبُ غالب، والجمال فطريٌّ وعتيق، بحيث يقاوم التدخل السّياسي في هندسة المدينة. هل كان من الصعب على الإسبان بناء كاتدرائية مجاورة، وتحويل المسجد إلى متحف أو مزار كما هو الآن، مع الحفاظ على مرجعيّته الدينية الأصلية؟ صحيحٌ أن المحو الثقافي جزءٌ من سياسة المنتصر في القضاء على آثار المغلوب، والمتكل به أشدّ التنكيل. لكن المنتصر المتطرّف فقط هو من يمحو آثار الذين سبقوا، وإلّا لما احتفظ العالم بكل هذه الآثار، وبعضها حافظ عليها أعداء بُناتها الأذلاء. وأقرب نموذج للتطرّف ما فعله «داعش» في الدول التي مرّت عليها آلته المدمرة لآثار بالغة القدم، صمد بعضُها في وجه أكثر الجيوش دمويةً في تاريخ المنطقة، لكنها لم تنج من دموية هذا القرن التي يرتدي بعض معتنقيها رداء الدين، وهو بريء منها. لعلك حين تستعيد جرائم محاكم التفتيش يهون علينا الأذى الذي لحق بالرموز الدينية والثقافية في الأندلس، مع كل الأذى الذي أصاب الإنسان بوحشيةٍ لا مثيل لها في التاريخ، فمحاكم التفتيش قلعت جلود الأندلسيين، وفتتت عظامهم أحياء، فكيف لا تقلع جلد الإسلام من الجوامع؟ لكن العتب على من جاء لاحقاً، فهي تمثل زمناً زاهياً من تاريخ المنطقة، وكان على الدولة الإسبانية المعاصرة إعادتها إلى أصلها، جزءا من عملية إعادة الاعتبار لتاريخ الأندلس، وتعويضا رمزيا لحق بالأندلسيين من إبادة وتنكيل. تتردّد آهات العرب والمسلمين الذين يزورون المكان، وتكاد تُسمع أجنحة الأحلام، وهي تخفق لاستعادة الأندلس، مع ما في فكرة الاستعادة من مبالغة. ولكن الطموح الواقعي يبقى أن يُحفظ التاريخ كما هو، من دون تزوير. في انتظار أن ينجح مسلمو إسبانيا وحقوقيوها، يوما ما، في الدعوة إلى عودة المساجد إلى أصلها.

في المقابل، لا يمكنك ألا تشعر بالجمال العظيم في الكاتدرائيات الكبرى التي بُنيت لأجل دين واحد من أول لبنة. في ساغرادا فاميليا، تدهش شدّة الجمال والإيمان الذي صمّم به غاودي البناء والمنحوتات الأصيلة التي تحضن البناء وتحيط به، كأنّها جزء من الجدران والسّقوف. لا مقحمة إقحاماً كما في الخيرالدا والمسجد الكبير في قرطبة، حيث قابلت أدلاء سياحيين عديدين، وقف أحدهم أمامي قرب الجامع، وهو يثرثر بالإسبانية. ليتني أعرف ماذا يقول، يبدو لي متشنّجاً، وهو يذكر كلمة المغاربة عدة مرّات. هل قال هم من الذين احتلوا المنطقة أو هم من صنع هذا المجد؟ لن أعرف أبدا أنا التي طالما نفرت من اللغة الإسبانية.

في زوايا المسجد، تجذبك نتوءاته التي أُنبتت فيها منحوتاتٌ لشخصيات دينية أو لقادة إسبان، وتشعرك بعدم الارتياح، وهي تكاد تتلاشى من الألم والمعاناة والعجز واليأس .. في هذا السياق، تلعب الكنيسة أكثر مما لعبت المتشددين في الإسلام على حليّ الألم والعذاب لإبقاء المؤمن خائفا من الله، بدل أن يكون آمنا بفضل إيمانه. جسد المسيح المصلوب والمتلوي أكثر حزنا هنا من كاتدرائيات كثيرة في أوروبا. الجسد نفسه في صورة أخرى، محمولا بين سواعد حواريّيه. والمَرْيَمَتان، أمه العذراء وتلميذته الجدلية، تنهاران حزنا وتنحنيان على الجسد المقدس المنكل به... وغيرها من صور الألم التي تقع عليها عيناك.

ما يثير الحنين في المكان ليست الآثار فقط، بل أهلها الأندلسيون الذين يحبّون الحياة كما لا يحبها أحد. في كل حي ساحة، وفي كل ساحة مطاعم ومقاه وبارات يسهر فيها الإسبان ومن معهم، من دون أن يبدو عليهم التذمّر من الحرارة الشديدة في المدينة، حتى لتكاد تشعر أنّك في الصّحراء العربية، لا في القارّة العجوز الباردة. لقد نسي الذين تغنّوا بالأندلس أن يخبرونا عن طقسها الجهنّمي، لعله جمالها الذي لا مثيل له، هو ما شفع لها ما تقدّم من حرارتها، وما تأخّر.

تركيا بين توسيع الناتو والهوامش السورية

رانيا مصطفى

أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أن بلاده ستقوم بعملية عسكرية جنوب البلاد، في شمالي شرقي سورية، لتوسيع المنطقة التي سيطر عليها في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، «نبع السلام»، لتشمل كامل الحدود السورية التركية بطول 470 كلم وبعمق 32 كلم؛ يريد منها أردوغان أن تكون منطقة آمنة لإعادة مليون مهجّر سوري على الأراضي التركية، ولفرضها أمرا واقعا على واشنطن وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ضمن مفاوضاته مع الحلف، وبيده ورقة التحفظ على قبول عضوية فنلندا والسويد.

تركيا عضو مهم لدول حلف الناتو، خصوصا الأوروبيين، باعتبارها ثاني أكبر الجيوش في الحلف بعد الجيش الأميركي؛ لكن موقفها من الحرب الروسية في أوكرانيا ليس مطابقاً للموقف الأوروبي، ولا تملك مخاوفهم تجاه تقدّم روسيا باتجاه أوروبا الشرقية، وهذا أعطاها إمكانية أن تلعب دور الوساطة بين الحلف وموسكو. تتركّز مخاوف تركيا في الهوامش السورية، على حدودها الجنوبية، حيث ما زال التحالف الدولي، بقيادة أميركا، يقدّم الدعم لجماعات قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وعناصر مقرّبة من حزب العمال الكردستاني ووحدات الحماية الكردية وغيرها. ليس لأنقرة مبرّرات قوية بشأن تحفظها على انضمام فنلندا والسويد إلى حلف الناتو، ومطالبها للبلدين بتسليم عناصر من حزب العمال الكردستاني أو أنصار الداعية عبد الله غولن، والتوقف عن تقديم السلاح والدعم لجماعات «قسد»، وهما لا تقدمان الكثير، ليست إلا من باب الضغط على واشنطن ودول الحلف لقبول ملف المنطقة الآمنة شمال سورية، وتقديم التمويل اللازم لبناء الوحدات السكنية فيها.

لا ترغب واشنطن بإعطاء تركيا حجماً كبيراً في سورية، ولن تسمح لها بعملية عسكرية واسعة شمال شرقي سورية؛ ربما تسمح لها ببعض التوغّل، أو تعطيها جيوبا جديدة، وعلى الأرجح أنها لن تسمح لها بتجاوز منطقة عين عيسى الاستراتيجية، باعتبارها تقع على عقدة طرقية تصل بين الطريق الدولي إم-4 من حلب إلى الحدود العراقية، والطريق الحدودي، وكانت، بعد انسحابها من المنطقة في 2019، قد تركت لروسيا مهمة تحجيم التوغل التركي، وأن تتمركز القوات الروسية وحرس الحدود التابعة للنظام في تلك العقدة، وتفصل بين قوات «قسد» وجيش تركيا. تغير الظرف اليوم، فالكرملين قلّل تركيزه على الملف السوري، وهناك انسحابات روسية عسكرية طفيفة من بعض المناطق، واكتفاء بحماية قاعدتي حميميم وطرطوس العسكريتين، وتوسّع في النفوذ الإيراني على حساب ذلك، وعودة أميركية إلى الاهتمام بسورية، وشمالها تحديداً، بعودة قواتها إلى قاعدتها القديمة «خراب عشك» في عين العرب (كوباني)، وبطرحها الترخيص رقم 22، الذي يعفي مناطق في الشمال السوري، بعضها خاضع لسيطرة الإدارة الذاتية، وأخرى للسيطرة التركية، من بعض عقوبات قانون قيصر، باستثناء منطقة سيطرة هيئة تحرير الشام في إدلب، وكذلك عفرين وتل رفعت، والسماح بإعادة إعمار جزئية في بعض القطاعات. وعلى الرغم من أن تركيا عارضت استثناء مناطق الإدارة الذاتية من العقوبات، باعتباره سيمهّد لاعتراف سياسي بحزب العمال الكردستاني، وطالبت بأن يشمل الإعفاء منطقة إدلب، فإنها، في الواقع، ستستفيد اقتصادياً من هذه الخطوة الأميركية، بسبب قربها الجغرافي من تلك المناطق.

من الممكن أن تصل واشنطن وأنقرة إلى توافقات مقابل انضمام هلسنكي واستوكهولم إلى حلف شمال الأطلسي؛ سوريا، قد توافق واشنطن والحلف على إنشاء منطقة آمنة محدودة المساحة، وتقديم الدعم المالي لها، وإعادة مليون سوري مهجّر في تركيا، وعلى الأغلب أن يكون هؤلاء من الحلقة الأضعف، أي من سكان المخيمات في الأراضي التركية، وعبر ممارسة ضغوط تركية على هؤلاء، الأمر الذي سيعزّز موقف الرئيس أردوغان في الانتخابات المقبلة، وفي الوقت نفسه، نقاش موضوع البدء بإعادة الإعمار في المناطق المعفاة. ما ترغب إدارة بايدن بتقديمه لتركيا هو خارج الملف السوري، فقد كان هناك انفتاح أميركي سياسي واقتصادي وعسكري على تركيا؛ حيث توقفت واشنطن عن انتقاد انفرة في الملفات الإنسانية، وتحفظت على مشروع يوناني – قبرصي - إسرائيلي لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز المتنازع عليه شرق المتوسط إلى أوروبا، وهناك اجتماع لرجال الأعمال أميركي - تركي في يونيو/ حزيران المقبل بعد توقف عامين، وإعفاءات من بعض العقوبات على الصناعات الصاروخية، فيما يجري النقاش لحل الخلاف الكبير بشأن إخراج تركيا من برنامج بناء الطائرات إف - 35، بسبب قبولها شراء منظومة الدفاع الروسية إس - 400، وتعويضها عن خسائرها في البرنامج البالغة 1,4 مليار دولار، بصفقة طائرات أميركية إف-16، إذا ما استطاعت إدارة بايدن إقناع النواب المعارضين للصفقة في الكونغرس ومجلس الشيوخ.

بالنسبة للولايات المتحدة، ما زال خطر صعود الصين في أولوية اهتماماتها. أما بقية الملفات، بما فيها الغزو الروسي لأوكرانيا، فهي تكتفي بالإمساك بكل الخيوط، واستثمار الحدث في إضعاف كل الأطراف أو إخضاعها لرغبتها؛ فروسيا ستخرّج من الحرب الأوكرانية ضعيفة، رغم تقدمها البطيء، ورغم عدم الفاعلية الكبيرة للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وكذلك تستغل التقدم الروسي في أوكرانيا، والحاجة الأوروبية إلى التسليح وتوسيع حلف الناتو، والتحفظ التركي على انضمام فنلندا والسويد إلى الحلف، في إضعاف دول الاتحاد الأوروبي، المنهكة اقتصادياً بعد أزمة كورونا، وبسبب الغزو الروسي، وضمان تبعيتها السياسية لإرادة واشنطن؛ وتريد الاستفادة من الموقع الجيوسياسي لتركيا، بأن تلعب دور الوساطة في الأزمة مع روسيا، ودوراً موازناً للنفوذ الروسي في إقليم ناغورني كره باخ وقزوين، ودوراً مهماً في أفغانستان بعد الانسحاب الأميركي، وكذلك لتركيا دور في المنطقة العربية، بعد تحسين علاقاتها مع مجلس التعاون الخليجي ومصر وإسرائيل، فيما ترغب واشنطن بتحجيمها في سورية والعراق.

رغم حدّة الخلافات الروسية الأميركية، ما زالت واشنطن تعترف بأن سورية منطقة نفوذ روسية، ولن تسمح لإيران بتجاوز خطوط حمر فيها، كالتوغل شرق الفرات أو قرب الحدود مع إسرائيل، ولن تسمح بسيطرة أكبر للمعارضة التابعة لتركيا. وبالتالي، سيظل الملف السوري على هامش الاهتمامات الدولية؛ في حين أن استمرار المخاوف الأمنية التركية من الخطر الكردي يقيّد مطامح تركيا الإقليمية، ويبقي تركيزها في حدودها الجنوبية، على الهوامش السورية.

> سيظل الملف السوري على هامش الاهتمامات الدولية؛ واستمرار مخاوف تركيا الأمنية من الخطر الكردي يقيّد مطامحها الإقليمية

(كاتبة سورية)

ولع المغلوب وقابليات الاستبداد

سيف الدين عبد الفتاح

ضمن سياقات عملية التفكيك للمقولة الخلدونية التي مثلت قانوناً وسنّة مهمة في مجالها في ما يتعلق بالبحوث المرتبطة بعلم النفس الجماعي، حينما يتوافر على دراسة الظواهر الجماعية والجماهيرية في هذا المقام، فإنه استكمالاً لتلك السياقات في عملية التفكيك تلك، علينا أن نقوم بتحليل أوسع للكلمة المفتاحية الكائنة ضمن هذا القانون، والتي تتمثل بمفهوم «الولع» ذلك أن الولع، بوصفه حالة نفسية جمعية، وحالة ذهنية عقلية، إنما ترتبط بكم المسائل التي تزيف العقل والوعي، فتترك آثارها بالجملة وبالتبعية على المواقف والأحكام، حينما يغيب الوعي ويزوّر الإدراك؛ ذلك كله بما يغذّي سلوك التقليد والتبعية، الذي يقع في إطار مفهوم القابلية، والذي أكده ابن خلدون في أكثر من موضع من مقدمته، وأكده المفكر القدير مالك بن نبي في كتاباته، حينما توقفا عميقاً عند مفهوم «الاستعمار» و«القابلية للاستعمار»، وهو ما حدانا إلى تعميم ذلك في سياق المفهوم والقابلية لـه، وإمكانية معالجة فهم القابلية تلك في سياقات الظاهرة الاستبدادية، «الاستبداد» و«القابلية للاستبداد».

وتتفق مع ما ذهبت إليه باحثة قديرة في حقل العلوم السياسية والاجتماع السياسي، شيماء حطب، حينما مدّت هذا القانون في المحاكاة والتقليد والقابلية إلى العلاقة المركزية الغربية بفكرة العالمية والنموذج التحديثي الذي وصل إلى أعلى مراحله في طبيعته المعولمة؛ في رؤيتها أن فكرة «الولع بالغالب» هي بمثابة الفكرة المفتوحة، التي راكمت اتجاهات ورؤى عديدة، وإن كان بعضها قد وسّع من نطاق التحليل ليشمل الحضارة الغربية (الغالب) في مواجهة الحضارة الإسلامية (المغلوب)، ففكرة جمود الفكر والعقل العربي تستند، بالأساس، إلى تقليد الآخر المنتصر، وجعل نموذجه التحديثي بمثابة النموذج القياسي لمدى تحضّر المجتمعات الأخرى الخارجة عن نطاقه وتمدّنها، إلا أن من المهم التأكيد أن الحضارة الغالبة تسعى لفرض السيطرة والهيمنة على كل الثقافات الأخرى، وبقدر ما يتحقّق لها الانتشار الموضوعي والتقني عبر أنماط الحياة المختلفة والإنتاجين، العلمي والمادي، وبقدر ما تفرض نفسها حضارة عالمية قائدة لعملية تجديد إنتاج البشرية، تعيد تشكيل الوعي الاجتماعي والفكري لدى الشعوب الأخرى على شاكلتها، وفي هذه العملية، ومن خلالها، تجبر الثقافات القومية على التراجع والانكماش (خطط عام، فهناك مقاومات بالطبع) ثم تجبرها على القطيعة النهائية مع الواقع المحلي، خصوصاً إذا نجحت في استقطاب الجهود المبدعة والعملية في تلك المجتمعات بشكل يدفع الجماعة المحلية إلى النظر بسلبية إلى ثقافتها الخاصة، والاعتقاد بأنها خاوية وجامدة لا حياة فيها، مفتقدة إلى القيم الإنسانية الحية العقلية والروحية، والإبداعية. وتشكّل الحضارة الغربية والمسيطرة اليوم إيذاناً بحدوث مستمر وشاملاً لكل الشعوب الأخرى، علمياً وعسكرياً وسياسياً وتقنياً وصناعياً واجتماعياً وروحياً، مع استمرار هذه الغلبة وتوسع دائرتها وتعمّق الشعور بضخامتها، فيزداد إيمان الشعوب الضعيفة بعجزها وفقر ثقافتها، ويترسخ لديها النزوع إلى الاقتداء وتقليد الغالب في «شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وعوائده، وذلك لدى الخاصة والعامة معاً، لا فرق في ذلك». ومن ثم نتساءل: هل الولع يجري اختزاله فقط في الظاهرة النفسية للذات الفردية، أم أنه يمكن أن يتّسع نطاقها لتصبح جزءاً من ثقافة مجتمع بعينه؟ مؤثراً بالضرورة على فكرة الوعي الجمعي؛ وهل السبب في التقليد والانقياد يكمن في الولع فقط، أم أن هناك أسباباً أخرى للاستلاب؟ وهل مغالطة الذات وخداعها أمر حتمي، ويفسّر استمرار غلبة الغالب وخضوع المغلوب؟ فتُحدّد هذه الحالة المركبة في قبول حال المغلوبية، بل وفي بعض الأحيان الاحتفاء بها؟!

واقع الأمر، أنه يمكن أن تصبح مسألة التقليد هذه خارجة عن الإطار السيكولوجي – النفسي، وتصبح جزءاً من ثقافة جماعة ما، وتشكّل جزءاً محورياً من وعيها الجمعي، وبصدد الإشارة إلى مسألة الثقافة التي تتضمّن عملياً لتشكيل توجهات الجماعة وقيمها ومعاييرها وإدراكاتها. ومن ثم دفعها في اتجاه سلوك معين، ولا يمكن أن تفوتنا الإشارة، في هذا السياق، إلى مفهوم التنشئة؛ فقد يكون سلوك الأفراد المتشابه نتاج لعملية القسر الاجتماعي داخل الأسرة والمدرسة، أو النظام السياسي.

كما أنّ من الضروري التأكيد أن مفهوم الغالب المغلوب، مفهوم علاقة بين متغيرين، يتوسطهما مفهوم الولع، الذي هو ظاهرة نفسية وحالة ذهنية وعقلية تؤثر في الإدراكات والتصورات، وتتحكّم بالحركة والنشاط والممارسات بالأساس. ويشير إلى التعلق والإعجاب الشديد بشيء والحرص عليه، وقد كانت محاكاة مفهوم العلاقة القائم على الولع أصدق دليل على محوريته في المقولة الخلدونية؛ إذ ينطوي على شكل من أشكال الخضوع وعلاقات القوة. وفي هذا الصدد، ركّز مؤرخون عديدون على علاقات القوة بين مسيطر ومسيَطر عليه، غير أنهم اختلفوا مع ابن خلدون في المتغير الوسيط الحاكم لعلاقة الخضوع المنصرف إلى حال الولع الذي هو، عند ابن خلدون، تعظيم الغالب، ومغالطة الذات والاعتقاد بكمال الغالب للهروب من أوجه القصور في المغلوب، أو المغالطة في أن السبب هو ما ينتحله المنتصر من عادات وأسلوب معين في الحياة، وإن لم يتطرّق ابن خلدون في نصّه إلى مسألة الضبط الاجتماعي، أو تحكّم القادة والزعماء في وسائل الضبط الاجتماعي، كما هو الحال في النظم السلطوية كعامل مفسّر للانقياد والاستسلام والتغلب.

تشكّل الحضارة الغربية والمسيطرة اليوم إيذاناً بحدوث مستمر وشاملاً لكل الشعوب الأخرى – باريس (إيار كروم/Getty)

> الظاهرة الاجتماعية هي مجموعة القواعد والاتجاهات العامة التي يتخذها مجتمعٌ ما أساساً لتنظيم شؤونه الجمعية

مما سبق، يتضح لنا أن الفكرة الرئيسية التي تمحورت حولها المقولة تأتي ضمن إطار فهم ابن خلدون الشامل للظواهر الاجتماعية التي قام بالتمثيل لها على أساس أن التاريخ هو خبر عن الاجتماع الإنساني، فالظاهرة الاجتماعية هي مجموعة القواعد والاتجاهات العامة التي يتخذها مجتمعٌ ما أساساً لتنظيم شؤونه الجمعية، وتنسيق العلاقات التي تربط بعضهم ببعض من ناحية، وبغيرهم من الجماعات من ناحية أخرى. وكما أن للظاهرة الاجتماعية جانباً يتعلق بالقواعد المنشئة للسلوك، حيث تشرف على التنسيق بين جوانب العمل الإنساني، فلها جانبٌ آخر يتمثل بإرساليها قواعد كاشفة للسلوك، بمعنى إرساء نمط معين من التفكير والقيم والاتجاهات التي تتبلور في عقول الأفراد، والظاهرة الاجتماعية كنسق عام يندرج تحت لوائها عدد من الأنساق الفرعية: الاقتصادية والسياسية والأخلاقية، والتربوية، والنفسية، إلخ.

ومن ثم، هذا الوقوف من تدبر مفهوم الولع الذي يشكّل مناخاً عاماً للقابلية لظواهر قد تؤدّي إلى الخضوع والخنوع والتقليد، إنما يمثل قانوناً مهماً في تفسير فعل المستبدّ، واستمرار سياسات طغيانه فترات زمنية، حيث تتراكم تلك الآثار واستخدام الوسائط المختلفة من التربية والتنشئة، والاتصال والإعلام، بحيث تكرّس تلك القابليات، فتضمن تزييف العقول، وتزوير الوعي المتعلق بها؛ ولعل من أهم ذلك ما أشار إليه ابن خلدون في مقولة أخرى «من كان مرباه بالعسف والقهر من المتعلمين أو المماليك أو الخدم سطا به القهر، وضيّق على النفس في انبساطها، وذهب بنشاطها، ودعاه إلى الكسل، وحَمَلَ على الكذب والخبث وهو التظاهر بغير ما في ضميره خوفاً من انبساط الأيدي بالقهر عليه، وعلّمه المكر والخديعة لذلك، وصارت له هذه عادة وخُلُقاً، وفسدت معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتمزن، وهي الحمية والمدافعة عن نفسه ومنزله، وصار عيالاً على غيره في ذلك، بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخُلق الجميل، فانقبضت عن غايتها ومدى إنسانيتها، فارتكس وعاد في أسفل السافلين»؛ وهذا من أخطر أحوال القابلية للظاهرة الاستبدادية.

(أستاذ جامعي مصري)

عن حديث الحوار في مصر

أحمد ماهر

تدور في مصر، منذ أسابيع، أحاديث كانت تعدّ، منذ فترة، نادرة الحدوث أو محفوفة بالمخاطر، فبعد سنوات طويلة من إغلاق المجال العام أو انغلاقه، أصبح هناك عبارات تتداول، أخيرا، مثل الحوار الوطني أو الانفراجة السياسية أو قوائم الإفراجات عن المعتقلين، وهي مصطلحاتٌ كان النقاش فيها من المحرمات.

كانت البداية من خلال دعوة شخصيات سياسية محسوبة على المعارضة المصرية لحدثٍ تنظمه مؤسسة الرئاسة المصرية كل عام، إفطار الأسرة المصرية الذي كان في أواخر شهر رمضان الماضي، وقد حضرته عدة شخصيات محسوبة على المعارضة المصرية في الداخل، مثل المرشح الرئاسي السابق، حمدين صباحي، وأيضا الصحافي خالد داود، ورئيس الحزب المصري الديمقراطي فريد زهران، ووزير القوى العاملة الأسبق، كمال أبو عيطة، وثارت ضجّة كبيرة هذه المرّة بسبب أنها كانت المرّة الأولى منذ عدة سنوات التي يجري فيها استقبال شخصيات معارضة في هذا الحدث. وفي ذلك الإطار أيضا، أطلق شعار «أن الوطن يتسع للجميع وأن الاختلاف في الرأي لا يفسد للوطن قضية»، وأعلن عن إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي مرة أخرى، بعدما توقف عملها بدون سابق إنذار، وبدون أسباب مفهومة منذ عدة سنوات. وبعد ذلك، جرى الإفراج عن عدد من المحبوسين على خلفية قضايا سياسية، وهو ما قوبل بترحاب في الأوساط والمجموعات المرتبطة بثورة يناير. وفي الإطار نفسه، أطلقت دعوة أو مبادرة للتنسيق مع كل التيارات السياسية الحزبية والشبابية، وبدء حوار سياسي بشأن أولويات العمل الوطني خلال المرحلة الراهنة، تلتها دعوة أحزاب ونقابات وشخصيات سياسية عديدة، لتقديم مقترحات للحوار الوطني ونقاش قضايا سياسية عديدة، مثل قضايا الحبس لأسباب سياسية لسنوات طويلة، وكذلك مناقشة المناخ السياسي وكيفية جعله أكثر انفتاحا، وبالطبع القضايا الاقتصادية أو الأزمة الاقتصادية الحالية. بتعبير أدقّ، سيكون لها مساحة كبيرة في الحوار، وإن كان بعضهم يرى أن الأزمة الاقتصادية هي الدافع والمحرّك الأساسي لتلك الانفراجة المنتظرة.

قبل بعضهم تلك الدعوات بتشكّك كبير، فقد أثيرت دعوات مماثلة في الحوار عام 2016، وانتهت إلى الإفراج عن بضعة معتقلين، وسرعان ما توقفت تلك الجهود من دون أسباب مفهومة، وتكررت تلك الدعوات أيضا في 2018، وانتهت إلى بضعة إفراجات، ثم سرعان ما توقف كل شيء سريعا، واختفت كل الأحاديث عن الانفراجة، وتلاشت الآمال الكبرى التي رسمها بعضهم عن إمكانية عودة الحياة السياسية في مصر. وعلى الرغم من توازن حقيقي في الطرق، ومؤهلات المعارضة لا تؤهلها لتلك الحالة، وأيضا لا توجد ضمانات تجبر السلطة على تنفيذ ما يجري التوصل إليه، وليس هناك أيضا ضمانات أن تتفق المعارضة على شيء، لكن بدء هذه الخطوة، في حد ذاتها، قد يكون مخرجا لأزماتٍ كثيرة، وبداية لتخفيف عن المحبوسين وذويهم، وهم بالآلاف.

التخفيف عن المحبوسين وذويهم إنجاز كبير في حد ذاته، وإنْ لا تزال هناك آمال كبيرة لدى كثيرين ممن شملتهم دعوة الحوار في أن يؤدي ذلك الحوار إلى إصلاح تشريعي ونيابي، أو انفتاح سياسي تدريجي، أو بداية لعودة الحياة السياسية، وأن يكون الوطن فعلا يتسع للجميع... كثيرون يتشككون ولا يصدّقون وعود السلطة أو الانفتاح غير المبرّر، ويجزم بعضُ أنه مجرد «لقطة» أو انفتاح صوري من أجل الغرب، ولكن ثمّة من يرى أن من الأفضل استغلال كل أنصاف الفرص من أجل تخفيف القبضة الأمنية، فربما يكون هناك ضوء ضئيل في نهاية النفق المظلم.

> التجارب الأكثر نجاحاً هي التي انتصر فيها الإصلاحيون من داخل السلطة والمعارضة (أو المقاومة). صحيحٌ أنه حتى الآن لا يوجد توازن حقيقي في القوى، ومؤهلات المعارضة لا تؤهلها لتلك الحالة، وأيضا لا توجد ضمانات تجبر السلطة على تنفيذ ما يجري التوصل إليه، وليس هناك أيضا ضمانات أن تتفق المعارضة على شيء، لكن بدء هذه الخطوة، في حد ذاتها، قد يكون مخرجا لأزماتٍ كثيرة، وبداية لتخفيف عن المحبوسين وذويهم، وهم بالآلاف.

(ناشط مصري)

كاريكاتير — عماد حجاج

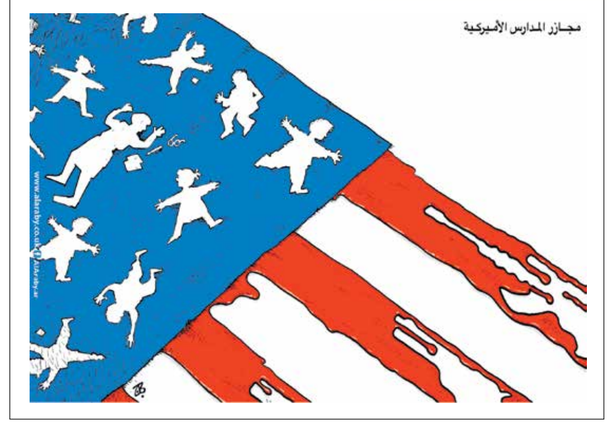

أزمة الديمقراطية اللبنانية

حسين عبد العزيز

يشكّل لبنان حالة سياسية استثنائية من بين النظم العالمية بشقيها، الديمقراطي والاستبدادي. نظامها ديمقراطي، يجري فيه تداول للسلطة دورياً، وفق انتخابات دورية ونزيهة، ولديها حالة ليبرالية سياسية ومدنية عالية جداً، حتى وفق معايير المجتمعات المتطوّرة.

ومع ذلك، يعدّ النظام السياسي اللبناني سيئاً للغاية: على المستوى الديمقراطي، لأنه لا يستطيع النظام القائم إنتاج نخب حاكمة جديدة، ما دامت العملية الانتخابية محصورة في إنتاج قوى سياسية محدّدة وفقاً لأسسها الطائفي. وعلى المستوى الليبرالي، نحن أمام حرّيات مدنية (المجتمع المدني) في دخول البرلمان. وفي هذه اللحظة، تحدّث عملية قلب أيديولوجي للواقع السياسي، فبدلاً من أن تكون العملية الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية (بما فيها الناشئة) مقدّمة لمرحلة سياسية مستقرّة، تصبح العملية الانتخابية مقدّمة لإنهاء الاستقرار، وبداية لتوتر قد ينتهي إما إلى فراغ دستوري أو إلى فوضى سياسية وأمنية. وفوقاً لنتائج الانتخابات اللبنانية الأخيرة، التي عدّها بعضهم بمنزلة الثورة، ستدخل البلاد في نفق سياسي مظلم، تتعطل فيه عملية اختيار الحكومة ورئيس الجمهورية، كما حدث عام 2016 في فترة الرئيس ميشال سليمان، إذا لم يحدث التوافق السياسي، وهو أمر صعب، على ما يبدو، وفقاً لتشكيلة البرلمان الجديد. وفي واقع اجتماعي، لم يجمع وأن الاختلاف في الرأي لا يفسد للجميع وأن الاختلاف في الرأي لا يفسد للوطن قضية»، وأعلن عن إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي مرة أخرى، بعدما توقف عملها بدون سابق إنذار، وبدون أسباب مفهومة منذ عدة سنوات. وبعد ذلك، جرى الإفراج عن عدد من المحبوسين على خلفية قضايا سياسية، وهو ما قوبل بترحاب في الأوساط والمجموعات المرتبطة بثورة يناير. وفي الإطار نفسه، أطلقت دعوة أو مبادرة للتنسيق مع كل التيارات السياسية الحزبية والشبابية، وبدء حوار سياسي بشأن أولويات العمل الوطني خلال المرحلة الراهنة، تلتها دعوة أحزاب ونقابات وشخصيات سياسية عديدة، لتقديم مقترحات للحوار الوطني ونقاش قضايا سياسية عديدة، مثل قضايا الحبس لأسباب سياسية لسنوات طويلة، أو التجمعات، فاسدة، ومعنية بخدمة مصالحها الخاصة، وغير فعالة. ويبدو أن تداول السلطة، وفق تعبير غيورغ سورنسن، ما هو إلا متاجرة بمشكلات الناس ذهاباً وإياباً من طرف بائس إلى آخر. وفي المجمل، هناك من يرى أن السياسة مجال مبتذل وفاسدٌ وخاضعٌ لهيمنة النخب، لا يقدّم أي نفع يُذكر للبلد. وبالتالي، لا يستحق الاحترام.

وفي حال حدوث تغير مفاجئ، عبر اختراق شخصيات سياسية أو مدنية من خارج عالم اللعبة الطائفية السياسية، سرعان ما يحدُث انقباضٌ في قلب العملية السياسية، كما حدث في الانتخابات أخيراً، عندما نجحت 13 شخصية من قوى الثورة والتغيير (المجتمع المدني) في دخول البرلمان. وفي هذه اللحظة، تحدّث عملية قلب أيديولوجي للواقع السياسي، فبدلاً من أن تكون العملية الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية (بما فيها الناشئة) مقدّمة لمرحلة سياسية مستقرّة، تصبح العملية الانتخابية مقدّمة لإنهاء الاستقرار، وبداية لتوتر قد ينتهي إما إلى فراغ دستوري أو إلى فوضى سياسية وأمنية. وفوقاً لنتائج الانتخابات اللبنانية الأخيرة، التي عدّها بعضهم بمنزلة الثورة، ستدخل البلاد في نفق سياسي مظلم، تتعطل فيه عملية اختيار الحكومة ورئيس الجمهورية، كما حدث عام 2016 في فترة الرئيس ميشال سليمان، إذا لم يحدث التوافق السياسي، وهو أمر صعب، على ما يبدو، وفقاً لتشكيلة البرلمان الجديد. وفي واقع اجتماعي، لم يجمع الجميع على مستوى الدستور وعلى مستوى الاستراتيجيات السياسية. على أن أسوأ ما في هذا النظام، أن الديمقراطية لا تبقى صُلبة ومضطربة فحسب، بل تحول دون مشاركة سياسية فاعلة للمواطنين، إلا في لحظة الاقتراع.

تتشابه الديمقراطية التوافقية مع الديمقراطية التفويضية من ناحية التفويض السياسي، لكن التفويض، في الحالة الأولى، يكون جماعياً لطبقة متنوّعة المصالح، بينما في الحالة الثانية تجري عملية التفويض لشخص واحد، يحوز كل الصلاحيات، ويصبح دكتاتورية باسم الديمقراطية وصناديق الاقتراع. وقد أصاب بعض الباحثين عندما قالوا إن النخب السياسية التي تنتمي إلى جميع الأحزاب الرئيسية

فلسطين... مقاومة شعبية وأداء سياسي باهت

بشير البكر

دخلت جنازة الصحافية شيرين أبو عاقلة التاريخ، بوصفها محطة مهمة في سياق المقاومة الشعبية الفلسطينية. وتقاس أهميتها في أنها عمليةٌ لم تخطّط لها جهة رسمية، بل هي رد فعل شعبي على ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، الذي لا يتوانى، في أي لحظة، عن استعمال كل ما لديه من عنف وقوة ضد الفلسطينيين، بغض النظر عمّن يقف في طريقه، لا يفرّق بين رجل وامرأة، طفل أو شيخ، مسلّح أو أعزل. الفلسطينيون أهدافٌ دائمةٌ يتعامل معها الاحتلال بأقصر الطرق، العصي أو الرصاص أو الدبابات والطيران. ولذلك لم تُثر جريمة اغتيال صحافية مرموقة ردود فعل وازنة على المستويين، الرسمي والشعبي، في إسرائيل، رغم أنها كان لها وقع الصدمة على المستوى الدولي.

تنجح إسرائيل في تجاوز ردود الفعل الدولية في كل مرّة تجد نفسها أمام حالة إدانةٍ واستنكار، وذلك بفضل براعتها في امتصاص الغضب، وقوتها في وسائل الإعلام الدولية ولوبيات الدعم في أميركا وأوروبا، وتيار المطبّعين في العالم العربي. وهناك أسبابٌ أخرى، أهمها السافة الشاسعة بين أداء الشعب الفلسطيني وقيادته، شعبٌ يقدّم ما يتجاوز الخيال من بطولات، كي يبقي القضية حية. وفي كل مرّة، تجري محاولة لتصفية القضية يقوم الشعب بانتفاضة أو هبّة فيقلب الطاولة، ولكن القيادة لا تتفاعل دائما، أو لا تتصرّف بما يليق بالأداء الشعبي، وكلما تحرّك الشعب زاد الرهان على تحرّك سياسي يوازي التضحيات، ويرفعها سلاحا من أجل استثمار تغيير في ميزان القوى الذي يفرضه الاحتلال بالقوة. كم من مرّة وصلت فيها المقاوَمة الشعبية إلى حشر إسرائيل في الزاوية وهزمتها، مثلما حصل قبل سنة إبّان الاعتداءات الإسرائيلية على حي الشيخ جرّاح، التي فجرت هبّة كبيرة على مستوى كل فلسطين، وشارك فيها السلاح من قطاع غزّة، والذي أحرج أسطورة التفوق العسكري الإسرائيلي التي لا يمكن تصريفها في مواجهة مع مقاومةٍ شعبية، صارت متمرّسة وتملك استراتيجيات خاصة بها من داخلها، وشاهدنا ذلك على مدى شهر رمضان الماضي في المسجد الأقصى، حيث نجحت المقاومة الشعبية في إفشال تمرير مشروع تقسيم الأقصى. ومن دون شك، تشكل جنازة أبو عاقلة امتداداً لما حصل في الأقصى، وكان للتغطية الإعلامية التي قام بها الصحافيون الفلسطينيون في «الجز

تداعيات تعديل هيئة الانتخابات في تونس

أنور الجمعاوي

تُعدّ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من أبرز مكتسبات الثورة التونسية، وهي هيئة دستورية، مدنية، منتخبة، مكلّفة بالإشراف على تنظيم الانتخابات في تونس، كما أنها من أهمّ المؤسسات التي أنتجها مسار الدمقرطة في تونس. ومثّل إحداثها قطيعةً مع عقودٍ من هيمنة مؤسّسة الرئاسة، والحزب الواحد، والسلطة التنفيذية على المشهد الانتخابي بعد الاستقلال (1956 - 2009). رأت الهيئة النور في 18 أبريل/ نيسان 2011، وصدر قانونها الأساسي في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2012. ومع تأسيسها، لم تعد إدارة الاستحقاقات الانتخابية من مشمولات وزارة الداخلية. وكفّت الانتخابات عن كونها حدثا نمطيا، مكرورا، تعتريه شبهات تزوير واسعة، ونتائجه معلومة سلفا. وغدا الانتخاب فعلا مواطنيا، تعدّديا، حرّا، يجسّد تنوّع الشارع السياسي التونسي، والتداول السلمي على السلطة. وفي ظلّ الهيئة المذكورة، انتظمت معظم الانتخابات بعد الثورة في كنف النزاهة والشفافية بشهادة منظماتٍ رقابيةٍ وحقوقية، وطنية ودولية موثوقة.

تضطلع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بمهامّ حيوية، من بينها تسجيل الناخبين، وتحيين القوائم الانتخابية، وتأمين الإعداد اللوجيستي والتنظيمي للانتخابات والاستفتاءات، وإشهارها، وتنفيذها بما يتفّق مع المدد المقرّرة بالدستور والقانون الانتخابي، وضبط مراكز الاقتراع في الداخل والخارج، وتقسيم الدوائر الانتخابية، وضمان حقوق الناخبين والمترشّحين، وعدم المفاضلة بينهم، وتكوين المشرفين على مراحل المسار الانتخابي، والقيام بحملات توعويةٍ وتثقيفية بشأن الفعل الانتخابي، موجّهةٍ إلى عموم المواطنين، وذلك بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني. وهي معنيّة أيضا بوضع مدوّنات حسن السلوك الانتخابي الضامنة مبادئ النزاهة والشفافية، والحياد، وحسن توظيف المال العام، وعدم تضارب المصالح، وتُشرف على اعتماد الملاحظين (المراقبين) والضيوف، والصحافيين المحليين والأجانب لمتابعة مراحل الاستحقاق الانتخابي، وكذا ممثلي المترشّحين في مكاتب الاقتراع. كما أنها تراقب تمويل الحملات الانتخابية، وفرز الأصوات والإعلان عن النتائج الأولية والنهائية للانتخابات والاستفتاءات، وتقديم مقترحات إلى المجلس التشريعي لتطوير المنظومة الانتخابية، وإبداء الرأي بشأن مشاريع النصوص والقوانين المتعلّقة بالشأن الانتخابي. وتعدّ الهيئة تقارير عن سير كل عملية انتخابية أو استفتاء، توجّهها إلى الرئاسات الثلاث (الجمهورية، البرلمان، الحكومة)، وتضع تقريرا سنويا يشتمل على نشاطها للسنة المنقضية وبرنامج عملها للسنة التي تليها، يُعرض على الجلسة العامة لمجلس النواب، باعتباره الجهة التي انتخبت الهيئة، وتتولّى تمرير ميزانيتها ومراقبة أعمالها.

والواقع أنّ قيس سعيّد بلغ سدّة الحكم سنة 2019 في انتخابات رئاسية، أشرفت عليها الهيئة المستقلة للانتخابات، وفاز بكرسي الرئاسة، رغم أنّه كان مغمورا، أمام مرشّحين بارزين، في مقدّمتهم رئيس الحكومة يوسف الشاهد، ووزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي، ودلّ ذلك على حياد الهيئة وحرفيتها. لكن سعيّد بعد أن فرض على البلاد التدابير الاستثنائية إبّان احتجاجات مطلبية محدودة على أداء البرلمان والحكومة، قدح في استقلالية الهيئة، واتهمها بأنّها خاضعةٌ للمحاصصة الحزبية، وتأكّد هذا التوجه بإصدار رئيس الجمهورية المرسوم عدد 22 بتاريخ 21 إبريل/ نيسان 2022 الذي أدخل بمقتضاه تعديلاتٍ جوهرية على القانون الأساسي للهيئة، وغيّر بموجبه تركيبتها، ومدّة تكليفها، وآلية اختيارها. ولتلك الخطوة تداعيات دستورية وسياسية معتبرة. من الناحية الدستورية، من المفيد الإشارة إلى أنّ الدستور التونسي (2014) نصّ على أنّ النظام الانتخابي، بمكوّناته المختلفة، بما في ذلك الهيئة، غير مشمولٍ بالمراسيم الرئاسية والحكومية حتّى زمن الاستثناء. فقد جاء في الفصل 70: «يستثنى النظام الانتخابي من مجال المراسيم». ومن ثمّة فإصدار مرسوم رئاسي يتعلق بشأن انتخابي عموما وبهيئة الانتخابات خصوصا، يُعدّ، في نظر قانونيين، انحرافا عن نصٍّ صريح في الدستور. وبموجب المرسوم الجديد، أسند الرئيس لنفسه صلاحيات كبيرة، جعلته الفاعل الرئيسي في تشكيل ملامح الهيئة، وتحديد مصيرها. ففي مستوى التركيبة، عمد قيس سعيّد إلى تقليص عدد أعضاء مجلس الهيئة من تسعة إلى سبعة، «يتمّ تعيينهم بأمر رئاسي» (الفصل 5)، هم ثلاثة أعضاء، يختارهم رئيس الجمهورية من الهيئات الانتخابية السابقة، والمرجّح أن يكونوا من الذين لا يعارضون سياساته وتدابيره الاستثنائية، وثلاثة آخرون ينتقيهم الرئيس أيضا من بين تسعة قضاة، ترشّحهم المجالس القضائية المؤقتة (العدلية، الإدارية، المالية)، وعضو آخر يختاره من ثلاثة مهندسين يقترحهم المركز الوطني للإعلامية (حكومي). والملاحظ من خلال قراءة هذه التركيبة أنّ للرئيس صلاحية تعيين مَن يرتضيه هو في عضويتها، وحتّى الهياكل المرشّحة (مجلس القضاء المؤقت، المركز الوطني للإعلامية) هي هياكل واقعة تحت سطوة السلطة التنفيذية، خصوصا بعد حلّ المجلس الأعلى للقضاء. كما أنّ الهيئة الجديدة غلب عليها اللون الواحد، ولا تعكس تنوّع الاجتماع التونسي، فجلّ أعضائها من القضاة، على خلاف الهيئة السابقة التي كانت هيئة تعدّدية، ضمّت في صلبها ممثلين لشرائح مختلفة من المجتمع (أستاذ جامعي، محام، عدل إشهاد أو تنفيذ، مختص في الاتصال، عضو عن التونسيين في الخارج)، فإهدار جانب التنوّع قلّل من الصفة التمثيلية للهيئة الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، أسند رئيس الجمهورية إلى نفسه صلاحية «اتخاذ القرار بإعفاء أيّ عضو من عدمه» (الفصل15)، ومن مشمولاته تعيين رئيس الهيئة (الفصل 6) الذي منحه سلطة اختيار نائب له، وناطق رسمي باسم الهيئة (الفصل 8). ويؤدّي هذا النهج في توزيع الخطط إلى تضخيم دور رئيس الهيئة الذي «ينتفع بموجب المرسوم المذكور بأجرة وامتيازات وزير، وتضبط أجور الأعضاء وامتيازاتهم بأمر رئاسي (الفصل 17)، فضلا عن تمتيعهم بالحصانة. ويتناقض ذلك مع دعاوى قيس سعيّد إلى إعمال الحوْكمة، ومكافحة إهدار المال العام، وتأسيس مجتمع القانون. ومن ثمّة، احتكر رئيس الجمهورية صلاحيات التعيين، والتقدير، والتأجير، والإعفاء، ووضع الهيئة الانتخابيّة عمليا تحت سلطته بحسب قانونيين، واستولى، في هذا الخصوص، على صلاحيات المجلس النيابي، باعتبار أنّ الهيئة السابقة كانت من تسعة أعضاء، ينتمون إلى هياكل مهنية مختلفة، وكانوا يقدّمون ترشّحهم بصفة شخصية، تلقائية إلى مجلس نوّاب الشعب. فتتولّى لجنة منه النظر في سيرهم الذاتية، وترتيبهم حسب الاختصاص والكفاءة. ثمّ تُحال ملفّات المترشحين على الجلسة العامّة للبرلمان، حيث يجري انتخاب أعضاء الهيئة بأغلبية الثلثين. ولكن سعيّد أعرض عن هذا التمشّي الديمقراطي، ونسب إلى نفسه آلية التكليف والإعفاء صلب الهيئة. وتضمّن المرسوم تحديد ولاية الأعضاء بأربع سنوات (فصل 9)، وهو ما يدلّ على أنّ الهيئة لن تكون وقتية، ذات مهامّ تقنية تتعلّق بتنظيم الاستفتاء(2022/07/25)، والانتخابات التشريعية (2022/12/17). بل سيستمرّ وجودها سنواتٍ بعد ذلك، ما يعني احتمال إشرافها على الانتخابات الرئاسية المتوقّع أن يترشّح إليها قيس سعيّد، فيكون بذلك الخصم والحكَم في استحقاق انتخابي، تشرف عليه هيئة تابعة للرئيس في نظر كثيرين. واللافت أنّ رئيس الجمهورية لم يستشر أعضاء هيئة الانتخابات، ولا مكوّنات المجتمع المدني في خصوص تعديل القانون الأساسي للهيئة. بل فعل ذلك بشكل أحادي وبطريقة فوقية. وبناء عليه، جرى الانتقال من هيئةٍ منتخبةٍ إلى أخرى معيّنة، ومن جهاز رقابي مستقل نسبيا إلى جهاز إداري تحت هيمنة السلطة التنفيذية.

> بإقدامه على تغيير هيئة الانتخابات على طريقته، يمضي قيس سعيد في تكريس صورة الرئيس الراعي، الذي يدّعي امتلاك الحقيقة، ويفكّر بدل الشعب

> طيف معتبر من التونسيين يعتريه شعورٌ بالإحباط، بسبب تركيز سعيّد على إحداث تغييراتٍ سياسيةٍ ودستورية ليست من صميم مطالب معظم الناس

سياسيا، أدّى صدور المرسوم الرئاسي القاضي بتغيير هيئة الانتخابات إلى تداعيات بارزة، أهمّها تعميق الانقسام الحاد داخل المجتمع السياسي بين أنصار الرئيس وخصومه. وجلّى ذلك اعتراض جلّ الأحزاب المعارضة، الوازنة (حركة النهضة، التيار الديمقراطي، حزب العمّال، الحزب الدستوري الحر) على القرار الرئاسي، واعتبروه «غير دستوري»، يكرّس الحكم الفردي، «ولا يسمح بإجراء انتخابات حرّة ونزيهة». في المقابل، رحّبت به أحزاب الموالاة للرئيس (حركة الشعب، التيار الشعبي، حركة تونس إلى الأمام، التحالف من أجل تونس). على صعيد متّصل، يعتري طيفا معتبرا من التونسيين شعورٌ بالإحباط، بسبب تركيز قيس سعيّد على إحداث تغييراتٍ سياسيةٍ ودستورية، ليست من صميم مطالب معظم الناس، الذين يتطلّعون إلى أساسا إلى إحداث نقلة اقتصادية نوعية، وتحسين أوضاعهم المعيشية، وتوفير خدمات القُرب، ومكافحة الفقر والبطالة. ويرون الرئيس، صاحب كلّ السلطات، لا يلتفت كثيرا إلى هذه المطالب. بل ينهمك في مناكفاتٍ مع خصومه السياسيين، وينصرف إلى حلّ (وتحجيم) مؤسسات مدنية، أنتجها مشروع الدمقرطة والثورة. وجعل ذلك الرئيس في شبْه غربةٍ عن شعبه بحسب مراقبين. وفي مستوى آخر، زاد تغيير الهيئة الانتخابية بقوّة المراسيم من عزوف كثيرين عن الشأن السياسي عموما، وتأكّد عدم حماسهم من التوجه إلى صناديق الاقتراع مستقبلا. ولسان حالهم يقول: ما الفائدة من المشاركة في استفتاء أو استحقاق انتخابي إذا كانت نتائجه معلومة مسبقا؟ وما الجدوى من ممارسة حق الاقتراع في ظلّ هيئة رقابية موالية للرئيس؟ لذلك، بات احتمال العزوف عن المشاركة في استفتاء 2022/07/25، والانتخابات التشريعية (2022/12/17) ممكنا.

ختاما، بإقدامه على تغيير هيئة الانتخابات على طريقته، يمضي الرئيس قيس سعيّد في تكريس صورة الرئيس الراعي، الذي يدّعي امتلاك الحقيقة، ويفكّر بدل الشعب، وبدل هياكله التمثيلية الوسيطة، وينتقل بالبلاد من حكم مؤسّسي، تعدّدي، إلى حكم أحادي، مغلق. لذلك الحاجة أكيدة لتوحيد جهود المجتمع المدني من أجل إخراج البلاد من حقبة دولة المراسيم، ووضعها على سكّة الحكم الديمقراطي، التشاركي الرشيد.

(أستاذ جامعي تونسي)

العنف في أميركا: عندما تُرَدُّ البضاعة إلى أصحابها

أسامة أبو ارشيد

مباشرةً بعد المجزرة المروّعة التي ارتكبها شاب في مقتبل العمر في مدرسة ابتدائية في مدينة أوفالدي، جنوب ولاية تكساس، قتل فيها 19 طفلاً وشخصين بالغين، على الأقل، خرج الرئيس الأميركي، جو بايدن، متسائلاً «متى، بحق الربّ، سننهض ونقف في وجه لوبي السلاح؟». تبعه الرئيس الديمقراطي الأسبق، باراك أوباما، والذي في عهده وقعت مجزرة أخرى مروّعة في مدرسة ساندي هوك الابتدائية، في ولاية كونيتيكت، عام 2012، ذهب ضحيتها 20 طالباً وستة معلمين، قائلاً إن الولايات المتحدة تقف «مشلولة، ليس بسبب الخوف، ولكن بسبب لوبي السلاح، وحزب سياسي (الجمهوري) لم يبد أي استعداد للتصرّف بأي طريقة قد تساعد في منع هذه المآسي».

ما يعنيه بايدن وأوباما واضح، إذ إن المجرم ما إن بلغ الثمانية عشر عاماً من عمره حتى سارع إلى شراء بندقيتين هجوميتين نصف آليتين، استعمل إحداهما في جريمته. وحسب التعديل الدستوري الثاني، يحقّ لأي شخص اقتناء السلاح وحمله، إلا في حدود ضيقة جداً، ذلك أن لوبي السلاح النافذ في أميركا يعرقل فرض إجراءاتٍ تقييدية حازمة وفاعلة، حتى ولو كانت على أساس فرضياتٍ من قبيل الصحة العقلية أو النفسية لمشتري السلاح، كما أنه يرفض أي قيودٍ على الأسلحة الهجومية نصف الآلية. ويجد لوبي السلاح دعماً كبيراً من الحزب الجمهوري، الذي يجادل أن الحل لا يكون بالتعدّي على التعديل الدستوري الثاني وفرض قوانين وإجراءات مشدّدة على شراء الأسلحة واقتنائها، كما يريد الديمقراطيون، بل في وضع مزيد منها في أيدي الناس للدفاع عن أنفسهم.

بعيداً عن الخوض في تفاصيل فلسفة الحزبين في مسألة حرية اقتناء السلاح وضبطه، الحقيقة التي لا مراء فيها إن الولايات المتحدة تعاني من جائحة فوضى سلاح، بكل أنواعه وأصنافه ودرجة خطورته، والذي يفوق عدد قطعه بين أيدي الناس حجم سكان البلاد، في حين يتجاوز عدد المجازر العشوائية فيها، بسبب هذه الفوضى، ما يقع في أي دولة أخرى. ولا يقف الأمر عند حدود وجود لوبي سلاح قوي في أميركا وتواطؤ حزب سياسي رئيس معه، بل يتعدّى الأمر ذلك إلى بنية الثقافة الأميركية، وبنيتي النظامين السياسي والرأسمالي الأميركيين.

على مستوى البنية الثقافية، من السهل هنا أن نحيل إلى ثقافة العنف التي تنشرها «هوليوود»، وتعلي من شأنها. ولكن الأمر أعمق من ذلك وأخطر، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعديل الدستوري الثاني، والذي ينص على: «وجود مليشيا حسنة التنظيم ضروري لأمن أيّ ولاية حرة، ولا يجوز التعرّض لحق الناس في اقتناء أسلحة وحملها». صودق على هذا التعديل في ديسمبر/ كانون الأول 1791، ضمن وثيقة الحقوق التي تتكون من عشر تعديلات، الهدف منها إنشاء الحقوق الفردية وتوسيعها، والحد من سلطة الحكومة. المفارقة هنا، حسب أنصار هذا التعديل، أن «الآباء المؤسّسين» أرادوا أن يحصّنوا «حق» المواطنين في حماية أنفسهم ضد الحكومة وأي تهديد آخر لحياتهم وممتلكاتهم ورفاهيتهم وحرياتهم الشخصية. ولذلك، المسألة متصلة ببنية ثقافية صلبة لدى قطاع واسع من المواطنين الأميركيين تتعلق بتعريفهم لحرياتهم، وهذا ما يُعَقّدُ من فرض أي إجراءات تقيّد حق التسلح الشعبي أو مستواه.

على مستوى البنية السياسية، يكفي أن تعلم أن لوبي السلاح في أميركا، وواجهته الأبرز «الاتحاد القومي الأميركي للأسلحة» (National Rifle Association of America)، التي تأسّست عام 1871، يصرف عشرات الملايين من الدولارات سنوياً للضغط والتأثير على أعضاء الكونغرس بشأن قوانين الأسلحة. وحسب المعطيات، بلغت ميزانية «الاتحاد ..» القومي وحده، 250 مليون دولار، عام 2020. وتتراوح عضويته بين ثلاثة وخمسة ملايين شخص. وهو ينفق، بشكل مباشر ورسمي، ثلاثة ملايين دولار سنوياً، على شكل مساهماتٍ تقدّم للحلفاء من أعضاء الكونغرس، وغالبيتهم العظمى جمهوريون، للتأثير على السياسة الأميركية نحو الأسلحة محلياً. ومع ذلك، المبالغ الحقيقية التي ينفقها لوبي الأسلحة، عموماً، أكبر من ذلك بكثير، ولكنها تتمُّ عبر لجان العمل السياسي والمساهمات المستقلة التي يصعُب تتبع مصدرها. ووفقاً لتقرير OpenSecrets، وهي منظمة غير ربحية تتعقب الإنفاق في السياسة الأميركية، فقد دفعت الجماعات المؤيدة لحرية التسلح في أميركا 171,9 مليون دولار ما بين أعوام 1998 – 2020، وذلك من أجل الضغط والتأثير المباشر على التشريعات المتعلقة بالسلاح. كما قدّمت هذه الجماعات 155,1 مليون دولار في فترة عشر سنوات، ما بين 2010 – 2020، عبر ما يسمّى الإنفاق الخارجي، بمعنى دعم مرشّحين معينين، من دون التنسيق معهم بشكل مباشر، عبر إعلانات انتخابية، وما شابه ذلك.

ولا يقف الأمر عند ذلك الحد، إذ تؤكد المعطيات أن لوبي الأسلحة هذا متحالفٌ مباشرة مع مصنّعي الأسلحة، وهنا يمتزج السياسي مع الرأسمالي. حسب تقرير أعدته شركة IBIS World، عام 2018، بلغ حجم عائدات هذا التحالف، حينها، 28 مليار دولار، منها 11 مليار دولار لمتاجر الأسلحة، و17 مليار دولار لمصنّعي الأسلحة والذخائر. وتتضاعف هذه العوائد مرّات ومرّات إذا أضيفت إليها قطاعات أخرى مرتبطة بها، مثل شركات التزويد بأجهزة الإنذار، والتي تدرّ سنوياً 25 مليار دولار، وشركات الحراس الأمنيين، والتي توظف 1,1 مليون حارس أمن. كما تنفق المدارس الأميركية، سنوياً، 2,7 مليار دولار على الإجراءات الأمنية، في حين بلغ متوسّط الإنفاق الحكومي على الأمن الداخلي المحلي 65 مليار دولار سنوياً ما بين 2002 - 2017.

وفي إشارة أبلغ إلى أن الديمقراطيين والجمهوريين مشتركون في تأبيد هذه الكارثة، مع مسؤولية أكبر على الحزب الجمهوري، يكفي أن يشار هنا إلى تقرير صدر هذا العام عن معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، أكد أن الولايات المتحدة لا تزال تتربّع على عرش تصدير الأسلحة عالمياً، وبهامش كبير عن أقرب منافسيها: روسيا. بلغ حجم الصادرات الأميركية من الأسلحة 138 مليار دولار عام 2021، بنسبة تراجع وصلت إلى 21% عما كانت عليه خلال إدارة دونالد ترامب (2017 -2021) والتي كانت تقدّر بـ 175 مليار دولار، ذلك أن إدارة بايدن قيّدت تصدير أسلحة هجومية للسعودية والإمارات بسبب الحرب في اليمن، كما شدّدت من ربط تصدير الأسلحة بحقوق الإنسان. وتعيدنا الحقيقة السابقة إلى خلل في البنى الثقافية والسياسية والرأسمالية الأميركية، إذ إنها بنى عنفية بطبيعتها، ولا يمكن فصل واحدةٍ عن الأخرى هنا.

> أميركا تكتوي بالنار نفسها التي تَكْوي بها العالم، عبر صناعة أسلحة الموت والخراب والدمار ونشرها محلياً وعالمياً

> يعرقل لوبي السلاح النافذ في أميركا فرض إجراءاتٍ تقييدية حازمة وفاعلة، ولو كانت على أساس فرضياتٍ من قبيل الصحة العقلية أو النفسية لمشتري السلاح

النتيجة، أميركا هي بؤرة جائحة فوضى السلاح والقتل العشوائي عالمياً، تماماً كما كانت بؤرة جائحة كورونا. ما بين أعوام 1968 – 2017، قتل 1,5 مليون أميركي بسبب انتشار السلاح بشكل جنوني، بما في ذلك الهجومي الآليّ منه. هذا العدد أعلى من عدد الجنود الأميركيين الذين قتلوا في كل حروب الولايات المتحدة مجتمعة، منذ حرب الاستقلال عام 1775. شهد عام 2020، وحده، مقتل أكثر من 45،000 أميركي بسلاح ناري. وتشير المعطيات إلى مقتل 53 أميركي يومياً بالطريقة نفسها. وذلك كله نتيجة طبيعية لوجود ما لا يقل عن 400 مليون قطعة سلاح في الشوارع، في حين أن سكان أميركا لا يتعدّون ألـ330 مليون نسمة. قارن ذلك بدولة مثل الهند، عدد سكانها 1,4 مليار نسمة، وهي الثانية عالمياً من حيث انتشار السلاح بين مواطنيها، ولكن بفارق هائل عن الولايات المتحدة، إذ تبلغ قطع الأسلحة بين أيدي الناس قرابة 75 مليون قطعة فقط.

باختصار شديد، أميركا تكتوي بالنار نفسها التي تَكْوي بها العالم، عبر صناعة أسلحة الموت والخراب والدمار ونشرهاً محلياً وعالمياً، ولكن الحزبين الحاكمين، الديمقراطي والجمهوري، على السواء، أجبن من أن يعترفا بهذه الحقيقة، وهما شريكان مع المُرَكّب الصناعي العسكري الأميركي، ولوبيات الأسلحة، في الجريمة.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير حسام كنفاني ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ الرأي معن البياري ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads